

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الطلاق مدنية

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِيَدِيَهُنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفِدْحَةٍ مُنِيئَةٍ وَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُعَدِّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾.

خص النبي ﷺ بالنداء وعم بالخطاب⁽³⁾ لأن النبي إمام أمته وقودتهم كما يقال لرئيس القوم وكبيرهم: يا فلان افعلوا كيت وكيت، إظهاراً لتقدمه واعتباراً لترؤسه وإنه مدره قومه ولسانهم والذي يصدر عن رايه ولا يستبدون بأمر دونه، فكان هو وحده في حكم كلهم وساداً مسد جميعهم. ومعنى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ إذا أردتم تطليقهن وهمتم به على تنزيل المقبل على الأمر المشارف له منزلة الشارع فيه كقوله عليه السلام: «من قتل قتيلاً فله سلبه»⁽⁴⁾ ومنه كان الماشي إلى الصلاة والمنظر لها في حكم المصلي ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِيَدِيَهُنَّ﴾ فطلقوهن مستقبلات لعنتهن⁽⁵⁾ كقولك: اتيته لليلة بقيت من المحرم أي: مستقبلاً لها، وفي قراءة رسول الله ﷺ: في قبل عدتهن وإذا طلقت المرأة في الطهر المتقدم للقرء الأول من أقرائها فقد طلقت مستقبله لعنتها، والمراد أن يطلقن في طهر لم يجامعن فيه⁽⁶⁾، ثم يخلين حتى تنقضي عدتهن، وهذا أحسن الطلاق وأنخله في السنة وأبعده من الندم. ويدل عليه ما روي عن إبراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يستحبون

الطاعات، وعن النبي ﷺ «أنه كان يخطب فجاه الحسن والحسين وعليهما قميصان أحمران يعثران ويقومان فنزل إليهما فأخذهما ووضعهما في حجره على المنبر فقال: صدق الله ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ﴾، رأيت هذين الصبيين فلم أصبر عنهما ثم أخذ في خطبته⁽¹⁾. وقيل: إذا أمكنكم الجهاد والهجرة فلا يفتننكم الميل إلى الأموال والأولاد عنهما.

فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَعْتَمْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنِفُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوَفِّ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٢﴾.

﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ جهنكم ووسعكم أي: أبذلوا فيها استطاعتكم ﴿وَسَمِعُوا﴾ ما توعظون به ﴿وَأَطِيعُوا﴾ فيما تأمرون به وتنهون عنه ﴿وَأَنِفُوا﴾ في الوجوه التي وجبت عليكم النفقة فيها ﴿خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ﴾ نصب بمحذوف تقديره اثتوا خيراً لأنفسكم وافعلوا ما هو خير لها وأنفع. وهذا تأكيد للحث على امتثال هذه الأوامر وبيان لأن هذه الأمور خير لأنفسكم من الأموال والأولاد وما أنتم عاكفون عليه من حب الشهوات وزخارف الدنيا.

إِنْ قُرِّبُوا إِلَى فَرَسًا حَسَنًا يَضَعْفُهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴿٣﴾.

ونكر القرض تلمف في الاستدعاء. ﴿يَضَاعِفُهُ لَكُمْ﴾ يكتب لكم بالواحدة عشر أو سبعمائة إلى ما شاء من الزيادة. وقرئ: يضاعفه ﴿شُكُورٌ﴾ مجاز أي: يفعل بكم ما يفعل المبالغ في الشكر من عظيم الثواب. وكذلك ﴿حَلِيمٌ﴾ يفعل بكم ما يفعل من يحلم عن المسيء فلا يعاجلكم بالعقاب مع كثرة نذوبكم عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة التغابن نفع عنه موت الفجأة»⁽²⁾.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث (الحديث رقم: 1109)، والترمذي في كتاب: المناقب، باب: مناقب الحسن والحسين (الحديث رقم: 3774)، والنسائي في كتاب: الجمعة، باب: نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة (الحديث رقم: 1412)، وابن ماجه في كتاب: اللباس، باب: ليس الأحمر للرجال (الحديث رقم: 3600)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الفرائض، باب: نوي الرحم، (الحديث رقم: 6039)، أخرجه الحاكم في المستدرک 1/287.

(2) الثعلبي والواحدى وابن مردويه في تفاسيرهم زيلعي 44/6.

(3) قال أحمد: وعلى هذا الفرق جرى قوله تعالى إلى حكاية عن فرعون ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ فاقرء موسى عليه السلام بالنداء؛ لأنه كان أجل الاثنين عليهما السلام وعمهما بالخطاب، وقد تقدم فيه وجه آخر.

(4) تقدم في سورة البقرة.

(5) قال أحمد: حمل القراءتين المستفيضة والشاذة على أن وقت الطلاق هو الوقت الذي تكون العدة مستقبله بالنسبة إليه، وأدعى أن ذلك معنى المستقبل فيها، ونظر اللام فيها باللام في توك: مؤرخاً لليلة لليلة بقيت من المحرم، وإنما يعني: أن العدة بالحيض، كل ذلك تحامل لمذهب أبي حنيفة في أن

= الإقراء الحيض، ولا يتم له ذلك، فقد استدل أصحابنا بالقراءة المستفيضة، وكذا الدلالة بالشاذة على أن الإقراء الإطهار، ووجه الاستدلال لها على ذلك: أن الله تعالى جعل العدة وأن كانت في الأصل مصدرًا ظرفاً للطلاق المأمور به، وكثيراً ما تستعمل العرب المصائر ظرفاً، مثل: خفوق النجم ومقدم الحاج، وإذا كانت العدة ظرفاً للطلاق المأمور به وزمانه هو الطهر وفاقاً، فالطهر عدة إذاً، ونظير اللام هنا على التحقيق اللام في قوله: ﴿يَا لَيْتَنِي قَدِمْتُ لِحَيَاتِي﴾ وإنما تمنى أن لو عمل عملاً في حياته، وقراءته عليه السلام في قبل عدتهن تحقق ذلك. فإن قيل: الشيء جزء منه وداخل فيه، وفي صفة مسح الرأس فاقبل بهما وأببر، أي: مسح قبل الرأس وهو مقدمها، فحينئذ قبل العدة جزء منها وهو الطهر.

(6) قال أحمد: الأمر كما نقله وضابط السنة عند مالك أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه واحدة وهي غير معتدة، والآية تدل لمذهبه على تأويل المتقدمين جميعاً، أما على تأويل الرمزخشري وتفسيره المقيد بالاستقبال، فلأن الطلاق المأمور به أي المانون فيه في الآية مقيد بوقت تكون العدة مستقبله بالنسبة إليه، وهذا يابى وقوع الطلاق في أثناء العدة الماضي بعضها، وأما على تأويلنا؛ فلأنه مقيد بزمان يكون أولاً للعدة وقبلها لها، وهذا يابى من وقوعه مرادفاً في الطهر الثاني والثالث، غير أن البدعة عند مالك تتفاوت =

والصغائر والحوامل فكيف صح تخصيصه بنوات الاقراء المدخول بهن! قُلْتُ: لا عموم ثم ولا خصوص، ولكن النساء اسم جنس للإناث من الإنس وهذه الجنسية معنى قائم في كلهن وفي بعضهن فجاز أن يراد بالنساء هذا وذلك، فلما قيل: «فطلقوهن لعنتهن» علم أنه أطلق على بعضهن وهن المدخول بهن من المعتدات بالحيض **«وأحصوا العدة»** واضبطوها بالحفظ واكملوا ثلاثة اقراء مستقبلا⁽⁶⁾ كوامل لا نقصان فيهن **«ولا تخرجوهن»** حتى تنقضي عدتهن **«من بيوتهن»** من مساكنهن التي يسكنها قبل العدة وهي بيوت الأزواج وأضيفت إليهن لاختصاصها بهن من حيث السكنى.

فإن قُلْتُ: ما معنى الجمع بين إخراجهم أو خروجهم؟ **قُلْتُ:** معنى الإخراج أن لا يخرجهن البعولة غضباً عليهن وكراهةً لمساكنتهن أو لحاجة لهم إلى المساكن. وأن لا يأنزوا لهن في الخروج إذا طلبن ذلك إيداناً بأن إذهابهم لا أثر له في رفع الحظر ولا يخرجن بانفسهن إن أرذن ذلك **«إلا أن يأتين بفاحشة مبينة»** قرئ: بفتح الياء وكسرهما قيل: هي الزنى يعني: إلا أن يزني فيخرجن لإقامة الحد عليهن. وقيل: إلا أن يطلقن على النشوز، والنشوز يسقط حقها في السكنى، وقيل: إلا أن يبذن، فيحل إخراجهن لبدائهن، وتؤكد قراءة أبي إلا أن يفحشن عليكم. قيل: خروجها قبل انقضاء العدة فاحشة في نفسه الأمر الذي يحدثه الله أن يقلب قلبه من بغضها إلى محبتها ومن الرغبة عنها إلى الرغبة فيها، ومن عزيمة الطلاق إلى الندم عليه فليراجعها والمعنى: فطلقوهن لعنتهن وأحصوا العدة لعلمكم ترغبون وتندمون فترجعون.

فَإِذَا بَلَغَ الْأَبْنُ فَمَيْكُوهَ يَمْزُوهُ أَوْ فَارُوهَ يَمْزُوهُ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ رِزْقًا وَأَمَّا الشَّهَدَةُ فَلِلَّذِي كَفَرَ بِرَبِّهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَبَىٰ إِلَى اللَّهِ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٦﴾

«فإذا بلغن لجلهن» وهو آخر العدة وشارفنه، فانتتم بالخيار إن شتمتم فالرجعة والإمساك بالمعروف والإحسان، وإن شتمتم فترك الرجعة والمفارقة واتقاء الضرر وهو أن يراجعها في آخر عدتها ثم يطلقها تطويلاً للعدة عليها وتعديلاً لها **«وأشهدوا»** يعني: عند الرجعة والفرقة جميعاً وهذا الإشهاد مندوب إليه عند أبي حنيفة كقوله: **«وأشهدوا**

أن لا يطلقوا أزواجهم للسنة إلا واحدة، ثم لا يطلقوا غير ذلك حتى تنقضي العدة. وكان أحسن عندهم من أن يطلق الرجل ثلاثاً في ثلاثة أظهار. وقال مالك بن أنس رضي الله عنه: لا أعرف طلاق السنة إلا واحدة، وكان يكره الثلاث مجموعة كانت أو متفرقة. وأما أبو حنيفة وأصحابه فإنما كرهوا ما زاد على الواحدة في طهر واحد فاما مفرداً في الأظهار فلا، لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لابن عمر حين طلق امرأته وهي حائض ما هكذا أمرك الله إنما السنة أن تستقبل الطهر استقبالاً وتطلقها لكل قرء تطليقة⁽¹⁾، وروي أنه قال لعمر: مر ابنك فليراجعها ثم ليدعها حتى تحيض ثم تطهر ثم ليطلقها إن شاء، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء⁽²⁾. وعند الشافعي رضي الله عنه: لا بأس بإرسال الثلاث، وقال: لا أعرف في عدد الطلاق سنة ولا بدعة وهو مباح. فمالك يراعي في طلاق السنة الواحدة والوقت، وأبو حنيفة يراعي التفريق والوقت، والشافعي يراعي الوقت وحده.

فإن قُلْتُ: هل يقع الطلاق المخالف للسنة؟ قُلْتُ: نعم وهو أثم. لما روي عن النبي ﷺ أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً بين يديه، فقال: أتلعبون بكتاب الله وأنا بين أظهركم⁽³⁾؟ وفي حديث ابن عمر أنه قال: يا رسول الله أرايت لو طلقها ثلاثاً، فقال له: إن عصيت وبنات منك امرأتك⁽⁴⁾. وعن عمر رضي الله عنه أنه كان لا يؤتى برجل طلق امرأته ثلاثاً إلا أوجع ضرباً وأجاز ذلك عليه⁽⁵⁾. وعن سعيد بن المسيب وجماعة من التابعين أن من خالف السنة في الطلاق فواقعه في حبس أو ثلث لم يقع وشبهوه بمن وكل غيره بطلاق السنة فخالف.

فإن قُلْتُ: كيف تطلق للسنة التي لا تحيض لصغر أو كبر أو حمل وغير المدخول بها! قُلْتُ: الصغيرة والآيسة والحامل كلهن عند أبي حنيفة وأبي يوسف يفرق عليهن الثلاث في الأشهر وخالفهما محمد وزفر في الحامل فقالا: لا تطلقن للسنة إلا واحدة، وأما غير المدخول بها فلا تطلق للسنة إلا واحدة ولا يراعي الوقت.

فإن قُلْتُ: هل يكره أن تطلق المدخول بها واحدة بائنة؟ قُلْتُ: اختلفت الرواية فيه عن أصحابنا والظاهر الكراهة.

فإن قُلْتُ: قوله إذا طلقتم النساء عام يتناول المدخول بهن وغير المدخول بهن من نوات الاقراء والآيسات

(3) أخرجه النسائي في كتاب: الطلاق باب: الثلاث المجموعة وما فيه من التلطيف (الحديث رقم: 3401).

(4) تقدم تخريجه سابقاً.

(5) أخرجه عبد الرزاق في المصنف 332/6 (الحديث رقم: 1065) وابن أبي شيبه 11/5 كتاب الطلاق باب من كره أن يطلق الخ.

(6) قال أحمد: وقوله: «واتقوا الله ربكم» توطئة لقوله: «لا تخرجوهن من بيوتهن» حتى كأنه نهى عن الإخراج مرتين، مندرجاً في العموم ومفرداً بالخصوص، وقد تقدمت أمثاله.

= فلا جرم، قال: إن طلقها في الحيض أجبر على الرجعة، فإن أبي أرجع عليه الحاكم، وإن طلقها في طهر مسها فيه أو أرفد الصلاق لم يجبره.

(1) الدررطني في كتاب الطلاق (الحديث رقم: 6).

(2) أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق باب: قول الله تعالى: «يا أيها الذي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعنتهن» (الحديث رقم: 5251) ومسلم في كتاب: الطلاق باب: تحريم طلاق الحائض (الحديث رقم: 1471/1).

مالك الأشجعي أسر المشركون ابناً له يسمى سالمًا، فأتى رسول الله فقال: أسر ابني. وشكا إليه الفاقة، فقال: ما أمسى عند آل محمد إلا مد فائق الله وأصبر وأكثر من قول لا حول لا قوة إلا بالله ففعل، فبينما هو في بيته إذ قرع ابنه الباب ومعه مائة من الإبل تغفل عنها العنوب فاستاقها فنزلت هذه الآية (6) ﴿بِالْبَالِغِ أَمْرِهِ﴾ أي: يبلغ ما يريد لا يفوته مراد ولا يعجزه مطلوب وقرئ: بالغ أمره بالإضافة وبالغ أمره بالرفع أي: نافذ أمره، وقرأ المفضل بالغًا أمره على أن قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ﴾ خبر إن وبالغًا حال ﴿قَدْرًا﴾ تقديرًا وتوقيفًا وهذا بيان لوجوب التوكل على الله وتفويض الأمر إليه (7) لأنه إذا علم أن كل شيء من الرزق ونحوه لا يكون إلا بتقديره وتوقيفه لم يبق إلا التسليم للقدر والتوكل.

وَأَلَيْكَ يَوْمَئِذٍ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ سَائِرِ إِنْ أَرَبْتُمْ فَيَدْتُهُمْ تَلَكُّهُ أَشْهُرٌ وَأَلَيْكَ لَمْ يَحْضَنْ وَأَوْلَتْ الْأَحْمَالُ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا (٤).

روي أن ناسًا قالوا: قد عرفنا عدة نوات الاقراء فما عدة اللائي لا يحضن. فنزلت فمعنى ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ إن أشكل عليكم حكمهن وجهلتم كيف يعتدن فهذا حكمهن، وقيل: إن ارتبتم في دم البالغات مبلغ اليأس وقد قدره بستين سنة وبخمس وخمسين أو دم حيض أو استحاضة. ﴿فَعَفَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ وإذا كانت هذه عدة المرتاب بها فغير المرتاب بها أولى بذلك ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ من الصغائر المعنى فعتتهن ثلاثة أشهر فحذف لدلالة المنكور عليه. اللفظ مطلق في أولات الاحمال فاشتمل على المطلقات والمتوفى عنهن وكان ابن مسعود وأبي وأبو هريرة وغيرهم لا يفرقون، وعن علي وابن عباس: عدة الحامل المتوفى عنها أبعد الاجلين (8)، وعن عبد الله: من شاء لاعنته أن سورة النساء القصصى نزلت بعد التي في البقرة (9) يعني: أن هذا اللفظ مطلق في الحوامل. وروت أم

إذا تابيعتم (1) وعند الشافعي: هو واجب في الرجعة مندوب إليه في الفرقة وقيل: فائدة الإشهاد أن لا يقع بينهما التجاحد وأن لا يتهم في إمساكها ولثلا يموت أحدهما فيدعى الباقي بثبوت الزوجية ليرث ﴿منكم﴾ قال الحسن: من المسلمين، وعن قتادة: من أحراركم ﴿لله﴾ لوجهه خالصًا وذلك أن تقيموها لا للمشهود له ولا للمشهود عليه ولا لغرض من الأغراض سوى إقامة الحق ودفع الظلم كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ (2) أي: ﴿نلكم﴾ الحث على إقامة الشهادة لوجه الله ولأجل القيام بالقسط ﴿يوعظ به ومن يتق الله﴾ يجوز أن تكون جملة اعتراضية مؤكدة لما سبق من إجراء أمر الطلاق على السنة وطريقة الأحسن والأبعد من الندم، ويكون المعنى: ومن يتق الله فطلق للسنة، ولم يضار المعتدة، ولم يخرجها من مسكنها واحتاط فأشهد ﴿يجعل﴾ الله ﴿له﴾ مخرجًا مما في شأن الأزواج من الغموم والوقوع في المضايق ويفرج عنه وينفس ويعطه الخلاص.

وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغٌ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (٥).

﴿ويرزقه﴾ من وجه لا يخطر بباله ولا يحتسبه إن أوفى المهر وادى الحقوق والنفقات وقيل: ماله، وعن النبي ﷺ أنه سئل عن طلق ثلاثًا أو ألفًا هل له من مخرج فتلاها (3). وعن ابن عباس أنه سئل عن نكاح فقال: لم تتق الله فلم يجعل لك مخرجًا بانت منك بثلاث والزيادة إثم في عنقك، ويجوز أن جاء بها على سبيل الاستطراد عند نكر قوله: ﴿نلكم يوعظ به﴾ يعني: ومن يتق الله يجعل له مخرجًا ومخلصًا من غموم الدنيا والآخرة، وعن النبي ﷺ أنه قرأها فقال: مخرجًا من شبهات الدنيا ومن غمرات الموت ومن شدائد يوم القيامة (4). وقال عليه السلام: «إني لأعلم آية لو أخذ الناس بها لكفتهم ومن يتق الله فما زال يقرؤها ويعيدها (5). وروي أن عوف بن

= وقعت بدونها، وإن خالفت إرادة الله تعالى لم يكن لمخالفتها للإرادة الربانية تأثير في منع وقوعها، فمن يتوغل في ادغال هذا الضلال كيف له بالتوكل الذي يتوقف على اعتقاد أن الكائنات جميعها إنما تتوقف على إرادة الله عز وجل، فمهما اراده وقع ومهما لم يرده لم يقع شاء العبد أو أبى فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، والعبد مجرى لحبوت الكائنات الواقعة بقدرته الله تعالى وإرادته لا غير، لا رادٌ لأمره ولا معقب لحكمه، فما القدرى من هذا المقام الشريف إلا على مراحل لا يقربه إليها إلا راحة الإنصاف وزاد التقوى، ودليل التوفيق والله حسبنا ونعم الوكيل.

(8) أخرجه البخاري في كتاب: التفسير سورة الطلاق باب: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الحديث رقم: 4909).

(9) أخرجه البخاري في كتاب: التفسير سورة البقرة باب: ﴿وَالَّذِينَ يَتوفون منكم...﴾ (الحديث رقم: 4532)، وأبو داود في كتاب: الطلاق باب: في عدة الحامل (الحديث رقم: 2307)، والنسائي في كتاب: الطلاق، باب: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها (الحديث رقم: 3522).

(1) سورة البقرة، الآية: 282.
 (2) سورة النساء، الآية: 135.
 (3) الدارقطني في السنن 20/4 (الحديث رقم: 53).
 (4) أبو نعيم في الحلية في ترجمة قتادة الشعبي في تفسيره والواحدى في تفسيره الوسيط زيلي 50/4.
 (5) أخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: الورع والتقوى (الحديث رقم: 4220).
 (6) أخرجه الحاكم في المستدرک 492/2.
 (7) قال أحمد: ليس بعشك فالرجعي إبراء القدرى، وإن التسليم للقتن، وليس هذا دينه ولا معتقده، من تقسيم الحوائث ثلاثة أقسام، فعنها: ما يريد الله تعالى وجوده، وهو المأمورات ولا يقع أكثر مراده منها، ومنها: ما يريد عدمه، وهو المنهيات فيوجد أكثرها على خلاف مراده، ومنها: ما لا يريد عدمه ولا وجوده، فإن وجد فبغير إرادته عز وجل وإن عدم فكنه، فيتحصل من هذا الهنيان الذي لا يتصور أن الكائنات إنما تتبع إرادة الخلق؛ لأنها لا تقع إلا بها، فإن وافقت إرادة الله تعالى فليس وقوعها تابعاً لها؛ لأنها =

والنفقة⁽⁵⁾، **﴿ولا تضاروهن﴾** ولا تستعملوا معهن الضرار **﴿لتضيقوا عليهن﴾** في المسكن ببعض الأسباب من إنزال من لا يوافقهن أو يشغل مكانهن أو غير ذلك حتى تضطروهن إلى الخروج. وقيل: هو أن يراجعهن إذا بقي من عدتها يومان ليضيق عليها أمرها، وقيل: هو أن يلجئها إلى أن تفتدى منه.

﴿إِنْ قُلْتُمْ﴾ فإذا كانت كل مطلقة عنكم تجب لها النفقة فما فائدة الشرط في قوله: **﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن﴾**؟ قلت: فأنسته أن مدة الحمل ربما طالت فظن ظان أن النفقة تسقط إذا مضى مقدار عدة الحامل فنفي ذلك الوهم.

﴿إِنْ قُلْتُمْ﴾ فما تقول في الحامل المتوفى عنها؟ قلت: مختلف فيها فكثرهم على أنه لا نفقة لها لوقوع الإجماع على أن من أجبر الرجل على النفقة عليه من امرأة أو ولد صغير لا يجب أن ينفق عليه من ماله بعد موته فكذلك الحامل. وعن علي وعبد الله وجماعة أنهم أوجبوا نفقتها **﴿فإن أرضعن لكم﴾** يعني: هؤلاء المطلقات إن أرضعن لكم ولداً من غيرهن أو منهن بعد انقطاع عصمة الزوجية **﴿فألتوهن لجورهن﴾** حكمهن في ذلك حكم الأظفار، ولا يجوز عند أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم الاستئجار إذا كان الولد منهن ما لم يبين ويجوز عند الشافعي. الائتمار بمعنى التآمر كالاتوار بمعنى التشاور يقال: ائتمر القوم وتآمروا إذا أمر بعضهم بعضاً، والمعنى: وليأمر بعضهم بعضاً، والخطاب للأب والأمهات **﴿بمعروف﴾** بجميل وهو المسامحة وأن لا يماكس الأب ولا تعاسر الأم لأنه ولدهما معاً وهما شريكان فيه وفي وجوب الإشفاق عليه. **﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾** فستوجد ولا تعوز مرضعة غير الأم ترضعه وفيه طرف من معاتبة الأم على المعاسرة. كما تقول لمن تستقضيه حاجة⁽⁶⁾ فيتوانى سيقيضها غيرك تريد لن تبقى غير مقضية وأنت ملوم وقوله له: أي للاب أي: سيجد الأب غير معاسرة ترضع له ولده إن عاسرته أمه.

لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ. وَمَن قُرَرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٦﴾.

﴿لينفق﴾ كل واحد من الموسر والمعسر ما بلغه

سلمة أن سبيعة الأسلمية ولدت بعد وفاة زوجها ليلال فنكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال لها: قد حلت فانكحي⁽¹⁾ **﴿يجعل له من أمره يسراً﴾** يبسر له من أمره ويحلل له من عقده بسبب التقوى.

ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ لِيُكْرِهَ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفِرْ عَنَّا سَيِّئَاتِهِ. وَرَضِيَ اللَّهُ أَعْبَادًا ﴿٥﴾.

﴿ذلك أمر الله﴾ يريد ما علم من حكم هؤلاء المعتدات والمعنى: ومن يتق الله في العمل بما أنزل الله من هذه الأحكام وحافظ على الحقوق الواجبة عليه مما نكر من الإسكان وترك الضرار والنفقة على الحوامل وإيتاء أجر المرضعات وغير ذلك استوجب تكفير السيئات والأجر العظيم.

أَسْكُنُوا مِن مَّحَلِّ سَكْنِكُمْ مِّنْ دِينِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِضَيْقُوا عَلَيْنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضْمَنَّ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَنْوَرُوا بَيْنَكُمْ بِمَرْوَبٍ وَإِنْ تَمَّسَّرْتُمْ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَىٰ ﴿٦﴾.

﴿أسكنوهن﴾ وما بعده بيان لما شرط من التقوى في قوله: **﴿ومن يتق الله﴾**⁽²⁾ كأنه قيل: كيف تعمل بالتقوى في شأن المعتدات فقيل: أسكنوهن.

﴿إن قلت﴾ من في **﴿من حيث سكنتم﴾** ما هي؟ قلت: هي من التبعية مبعضها محنوف معناه أسكنوهن مكاناً من حيث سكنتم أي: بعض مكان سكناكم كقوله تعالى: **﴿يغضوا﴾** من أبصارهم⁽³⁾ أي: بعض أبصارهم، قال قتادة: إن لم يكن إلا بيت واحد فأسكنها في بعض جوانبه.

﴿إن قلت﴾ فقول: **﴿من وجبكم﴾**! قلت هو عطف بيان لقوله: **﴿من حيث سكنتم﴾** وتفسير له كأنه قيل: أسكنوهن مكاناً من مسكنكم مما تطيقونه والوجد الوسع والطاقة. وقرئ: **﴿الحركات الثلاث والسكنى والنفقة واجبتان لكل مطلقة، وعند مالك والشافعي: ليس للمبتوتة إلا السكنى ولا نفقة لها، وعن الحسن وحمام: لا نفقة لها ولا سكنى، لحديث فاطمة بنت قيس أن زوجها أبت طلاقها، فقال لها رسول الله ﷺ: لا سكنى لك ولا نفقة﴾**⁽⁴⁾. وعن عمر رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لعلها نسيت أو شبه لها سمعت النبي ﷺ يقول لها: السكنى

(1) أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق باب: **﴿أولات الاحمال﴾** لجلهن... (الحديث رقم: 5318)، ومسلم في كتاب الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها (الحديث رقم: 57 - 1485).

(2) سورة الطلاق، الآية: 4.

(3) سورة النور، الآية: 30.

(4) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (الحديث: 36 - 1480).

(5) أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها =

(الحديث رقم: 46 - 1480) وأبو داود في كتاب: الطلاق، باب: من أنكر على فاطمة... (الحديث: 2291) والنسائي في كتاب: الطلاق، باب: الرخصة في خروج المبتوتة في بيتها في عدتها لسكنائها (الحديث رقم: 3551).

(6) قال أحمد: وخص الأم بالمعاتبة؛ لأن المبنول من جهتها هو لبنها لولدها، وهو غير متمول ولا مضمون به في العرف، وخصوصاً في الأم على الولد، ولا كذلك المبنول من جهة الأب فإنه المال المضمون به عادة، فالأم إذا أجدى بالولم وأحق بالعتب، والله اعلم.

مُنكِرًا في السموات وفي الأمم كلها، أو دل قوله: أنزل الله إليكم نكراً علي أرسل فكانه قيل: أرسل رسولاً أو أعمل نكراً في رسولاً إعمال المصدر في المفاعيل. أي: أنزل الله أن نكر رسولاً أو نكره رسولاً، وقرئ: رسول على هو رسول. أنزل ﴿ليخرج الذين آمنوا﴾ بعد إنزاله أي: ليحصل لهم ما هم عليه الساعة من الإيمان والعمل الصالح لأنهم كانوا وقت إنزاله غير مؤمنين، وإنما آمنوا بعد الإنزال والتبليغ، أو ليخرج الذين عرف منهم أنهم يؤمنون. قرئ: يدخله بالياء والنون ﴿قد أحسن الله له رزقاً﴾ فيه معنى التعجيب والتعظيم لما رزق المؤمن من الثواب.

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّطَوَّرٍ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧﴾
﴿الله الذي خلق﴾ مبتدأ وخبر. وقرئ: مثلون بالنصب عطفاً على سبع سموات، وبالرفع على الابتداء وخبره من الأرض. قيل: ما في القرآن آية تدل على أن الأرضين سبع إلا هذه. وقيل: بين كل سماءين مسيرة خمسمائة عام، وغلط كل سماء كذلك، والأرضون مثل السموات **﴿يتنزل الأمر بينهن﴾** أي: يجري أمر الله وحكمه بينهن وملكه ينفذ فيهن، وعن قتادة: في كل سماء وفي كل أرض من خلقه وأمر من أمره وقضاء من قضائه وقيل: هو ما يدبر فيهن من عجائب تدبيره. وقرئ: ينزل الأمر. وعن ابن عباس أن نافع بن الأزرق سأل هل تحت الأرضين خلق؟ قال: نعم. قال: فما الخلق؟ قال: إما ملائكة أو جن **﴿لتعلموا﴾** قرئ: بالتاء والياء عن رسول الله ﷺ. «من قرأ سورة الطلاق مات على سنة رسول الله ﷺ»⁽⁶⁾.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة التحريم مدنية

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا مَا آَلَ اللَّهُ لَكُمْ بَيْنِي وَمَنْ أَزْوَاجُ اللَّهِ وَعَفْوَ رَبِّمْ ﴿١﴾

روي أن رسول الله ﷺ خلا بمارية في يوم عاشقة وعلمت بذلك حفصة فقال لها: اكتمني علي وقد حرمت مارية على نفسي⁽⁶⁾ وأبشرك أن أبا بكر وعمر يملكان

وسعه يريد ما أمر به من الإنفاق على المطلقات والمرضعات كما قال: ﴿ومتوهنً على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾⁽¹⁾ وقرئ: ليفنق بالنصب، أي: شرعنا ذلك ليفنق. وقرأ ابن أبي عبيدة قدر **﴿سيجعل الله﴾** موعد لفقراء تلك الوقت بفتح أبواب الرزق عليهم أو لفقراء الأزواج إن انفقوا ما قدروا عليه ولم يقصروا.

وَكَانَ مِنَ قَرَابَةِ عَنَّتَ عَنْ أُمِّ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ. فَحَاسَبَتْهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبَتْهَا عَذَابًا نَكْرًا ﴿٢﴾ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عِقَبُهُ أَمْرًا حَسْرًا ﴿٣﴾.

﴿عنت عن أمر ربها﴾ أعرضت عنه على وجه العتو والعناد **﴿حساباً شديداً﴾** بالاستقصاء والمناقشة **﴿عذاباً نكراً﴾** وقرئ: نكر منكرًا عظيمًا، والمراد حساب الآخرة وعذابها وما يتوقون فيها من الويل واليقون من الخسر. وجيء به على لفظ الماضي كقوله تعالى: ﴿ونادى أصحاب الجنة﴾⁽²⁾ ﴿ونادى أصحاب النار﴾⁽³⁾.

أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿٤﴾.

ونحو ذلك لأن المنتظر من وعد الله ووعيده ملقى في الحقيقة وما هو كائن فكان قد وقوله: **﴿أعد الله لهم عذاباً شديداً﴾** تكرير للوعيد وبيان لكونه مترقباً كأنه قال: أعد الله لهم هذا العذاب فليكن لكم ذلك **﴿يا أولي الألباب﴾** من المؤمنين لطفاً في تقوى الله وحذر عقابه، ويجوز أن يراد حصاء السيئات واستقصاؤها عليهم في الدنيا، وإثباتها في صحائف الحفظة وما أصيبوا به من العذاب في العاجل. وأن يكون عنت وما عطف عليه صفة للقرية وأعد الله لهم جواباً لكأين.

رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُمْتَضِينَ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتْلُوا الْقُرْآنَ مِنَ اللَّحْيَاتِ إِلَى الْأَنْوَارِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ يَاجِدْ لَهُ جُزْءًا مِمَّا كَسَبَ مِنْ خَيْرِ مَا أُتْرِقَ خَلِيلِينَ فِيهَا أَبَا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَكُمْ رِزْقًا ﴿٥﴾.

﴿رسولاً﴾ هو جبريل صلوات الله عليه أبدل من نكرًا لأنه وصف بتلاوة آيات الله فكان إنزاله في معنى إنزال الذكر⁽⁴⁾ فصح إبداله منه، أو أريد بالذكر الشريف. من قوله: **﴿وإنه لنذكر لك ولقومك﴾** فأبدل منه كأنه في نفسه شرف إما لأنه شرف للمنزل عليه، وإما لأنه نو مجد وشرف عند الله كقوله تعالى: **﴿عند ذي العرش مكين﴾** أو جعل لكثرة نكره لله وعبادته كأنه نكر أو أريد ذا نكر أي: ملكاً

(6) قال أحمد: ما أطلقه الزمخشري في حق النبي ﷺ تقول وافترأه، والنبي ﷺ منه براء، وذلك أن تحريم ما أحله الله على وجهين، اعتقاد ثبوت حكم التحريم فيه، فهذا بمثابة اعتقاد حكم التحليل فيما حرمة الله عز وجل، وكلاهما محظور لا يصدر من المتسمين بسمة الإيمان، وإن صدر سلب المؤمن حكم الإيمان واسمه. الثاني: الامتناع مما أحله عز وجل وحمل التحريم بمجردة صحيح، لقوله: ﴿وحرمتنا عليه المراضع من قبل﴾ أي: منعنا لا =

(1) سورة البقرة، الآية: 236.

(2) سورة الاعراف، الآية: 44.

(3) سورة الاعراف، الآية: 50.

(4) قال أحمد: وعلى هذين الوجهين الأخيرين يكون مفعولاً، إما بالفعل المحظوف أو بالمصدر، وعلى الأربعة المتقدمة بدلاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(5) الثعلبي وابن مروييه والواحدي في تفاسيرهم زيلعي 55/4.